منظمـــة الصحـــة العالميـــة

المجلس التنفيذي **م ت١١٣/٤٤**
الدورة الثالثة عشرة بعـد المائة **٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣**
البند ٧-٣ من جدول الأعمال المؤقت **EB113/44**

الوقاية المتكاملة من الأمراض غير السارية

الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة: عملية وضع الاستراتيجية ومشروع قرار

تقرير من الأمانة

١- في القرار ج ص ع٥٥-٢٣، طلبت جمعية الصحة العالمية إلى المدير العام تقديم تقرير مرحلي بشـــأن الوقاية المتكاملة من الأمراض غير السارية إلى المجلس التنفيذي، في دورته الثالثة عشرة بعد المائة، ووضـــع استراتيجية عالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة في إطـــار الاســـتراتيجية المجـــددة للمنظمـــة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. وتمثلت الإجراءات الأخرى المطلوبة في ضمان أن يكون النـــهج المتعدد التخصصات والمتعدد القطاعات هو الأداة المنظمة لهذه الاستراتيجية العالمية، وتدعيم التعاون مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء، بما في ذلك البنك الدولي والمنظمات الدولية غير الحكوميـــة والقطاع الخاص، من أجل تنفيذ الخطط على المستويين العالمي والأقاليمي وتعزيز بناء القدرات على الصعيـــد الوطني.

٢- وبغية تحديد محتوى الاستراتيجية العالمية، أجرت المنظمة ست مشاورات مـــع الـــدول الأعضـــاء وتشاورت مع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية فضلاً عن المجتمع المدنـــي والقطـــاع الخاص؛ كما قام فريق مرجعي مكوّن من خبراء دوليين مستقلين يُعنى بالنظام الغذائي والنشاط البدني بإســـداء المشورة إلى المنظمة.[١] وأسفرت هذه العملية عن صياغة استراتيجية عالمية بشأن النظـــام الغذائـــي والنشـــاط البدني والصحة.[٢]

بناء إطار للسياسات

٣- أكد القرار ج ص ع ٥٥-٢٣ أهمية اتباع نهج متكامل إزاء تحسين الأنظمة الغذائيـــة وزيـــادة النشـــاط البدني في صياغة استراتيجية عالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة. وتمثلت المبادئ التوجيهيـــة لعملية وضع الاستراتيجية فيما يلي:

---

١ يمكـــن الحصـــول علـــى تفـــاصيل هـــذه المشـــاورات وعلـــى التقـــارير كاملـــة علـــى الموقـــع التـــالي: www.who.int/hpr/global.strategy.shtml

٢ الوثيقة م ت١١٣/٤٤ إضافة ١.

- *تقديم قرائن أقوى من أجل وضع سياسات* – جمع المعلومات العلمية القائمة بشأن العلاقة بين النظام الغذائي والنشاط البدني وبين الأمراض غير السارية والمعارف في مجال التدخلات؛

- *الدعوة من أجل تغيير السياسات* – إبلاغ صانعي القرارات وأصحاب المصالح بالمشكلة والعوامل المحددة وأساليب التدخل ومستلزمات السياسات؛

- *مشاركة أصحاب المصالح* – الموافقة على أدوار أصحاب المصالح في تنفيذ استراتيجية عالمية؛

- *وضع إطار استراتيجي للعمل* – اقتراح سياسات وأساليب تدخل مكيّفة بشكل يناسب ظروف كل بلد من البلدان.

٤- طلب القرار ج ص ع٥٥-٢٣ التشاور مع الدول الأعضاء وزيادة التعاون مع الشركاء، مع تقديم تقارير عن التقدم المحرز إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين. وشمل هذا النهج تفاعلاً واسع النطاق مع العديد من أصحاب المصالح، وجمع بين خبراء من مجالات النشاط البدني، والنظام الغذائي والتغذية، والوقاية من الأمراض غير السارية، ضمن المنظمة وخارجها، بغية دراسة هذه القضايا المعقدة. وشملت هذه العملية ثلاث مراحل رئيسية هي كالتالي:

(١) جمع البيانات والقرائن العلمية القائمة بشأن التدخلات في مجالات النظام الغذائي والنشاط البدني والأمراض غير السارية، بما في ذلك المعلومات الواردة في التقرير الذي خرجت به المشاورة على مستوى الخبراء بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن النظام الغذائي والتغذية والوقاية من الأمراض المزمنة؛[١]

(٢) التشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصالح الموزعين على أربع فئات رئيسية هي: الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(٣) صياغة الاستراتيجية العالمية صياغة نهائية وتقديمها إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

وقام فريق الخبراء المستقلين المرجعي (انظر الفقرة ٢)، الذي ضمّ أعضاء من مختلف الفروع العلمية ومن مختلف البلدان المتقدمة والنامية، بإسداء المشورة بشأن عملية وضع الاستراتيجية والعناصر المكونة لهذه الاستراتيجية والقضايا المرتبطة بها.

٥- وعملاً بمبدأ استنباط قرائن أقوى من أجل وضع السياسات، تم توزيع التقرير الصادر عن المشاورة على مستوى الخبراء،[١] الذي تضمن الأهداف الموصى بها في مجال تغذية السكان، في شكل مسودة على الدول الأعضاء في آذار/ مارس ٢٠٠٣، وتم إصداره بشكل رسمي في الشهر التالي. وبذلك أصبح متاحاً للدول الأعضاء خلال مشاوراتها الإقليمية بشأن الاستراتيجية.

٦- وأُرسلت ورقة مناقشة إلى جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصالح، ونُشرت على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت، لتكون بمثابة الأساس الذي تقوم عليه عملية التشاور بشأن الاستراتيجية.

١ سلسلة التقارير التقنية، العدد رقم ٩١٦، ٢٠٠٣.

عملية التشاور

٧- **الدول الأعضاء.** اتساقاً مع نهج شاركت في إطاره البلدان منذ البداية، أُجريت ست مشاورات إقليمية في الفترة بين آذار/ مارس وحزيران/ يونيو ٢٠٠٣ شارك فيها أكثر من ٨٠ بلداً وتمت في اجتماعات نسقتها المكاتب الإقليمية. وتم نشر التقارير الختامية الصادرة عن المشاورات الإقليمية كما تم إدراج التوصيات الرئيسية التي قدمتها الدول الأعضاء في وثيقة الاستراتيجية.

٨- **مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.** لقد تعاونت المنظمة بشكل وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وسائر وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية. وحضر إحدى المشاورات التي أجريت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي.

٩- وفي أيار/ مايو ٢٠٠٣، اجتمع ممثلو **المجتمع المدني** حول مائدة مستديرة للنقاش مع المنظمة وأجروا مشاورة رسمية بشأن وثيقة مناقشة الاستراتيجية. كما دعمت المنظمة مناقشة مباشرة شاركت فيها ١٣٧ منظمة من ٤٩ بلدا.

١٠- **القطاع الخاص.** شملت المناقشات مع كل من آحاد الشركات وجمعيات قطاع الصناعة مناقشة في إطار مائدة مستديرة مع كبار المديرين من أهم الشركات العاملة في مجالي الأغذية والرياضة.

الأهداف والغايات المنشودة والتنفيذ

١١- تحتوي مسودة الاستراتيجية على توصيات تقوم على عملية التشاور موجهة إلى الدول الأعضاء والمنظمة والشركاء الدوليين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويتمثل النهج الأكثر نجاعة من الناحيتين الموضوعية والاقتصادية لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية وغاياتها المنشودة في استخدام الهياكل القائمة، الصحية منها وتلك المشتركة بين القطاعات، والقيام بتعزيزها عند الاقتضاء.

١٢- ويدعو مشروع الاستراتيجية إلى تضمين الاستراتيجيات الوطنية أهدافا يمكن بلوغها على المديين المتوسط والقصير، وخطة واضحة على المدى الطويل، وإجراءات وقائية مستدامة وفعالة. وستعمل المنظمة مع الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجية وخطط لإقامة نظام للرصد والتعريف بالمؤشرات المناسبة في هذا الصدد. ورغم أن التقدم سيتحقق تدريجيا، فإن عوامل الاختطار ومعدلات انتشار الأمراض غير السارية يمكن أن تتغير على وجه السرعة في أعقاب التدخلات الجارية على مستوى السكان.

١٣- وستتطلب التغييرات المراد إدخالها على أنماط النظام الغذائي والنشاط البدني وجود استراتيجيات سليمة وفعالة، مشفوعة برصد الأثر المترتب عليها وتقييمه بدقة. ولا يمكن لمنظمة الصحة العالمية ودولها الأعضاء أن تتحمل بمفردها عبء الأمراض غير السارية. بل تعتبر الطاقة والموارد والخبرات المشتركة المتوفرة لهيئات الأمم المتحدة والمهنيين الصحيين ومجموعات حماية المستهلكين والأوساط الأكاديمية وأسرة البحوث والقطاع الخاص كلها عناصر أساسية في إدامة التقدم والحفاظ على وتيرته. ويمكن أن يسفر تنفيذ مشروع الاستراتيجية عن أعظم ما شوهد حتى اليوم من أوجه التحسن في صحة السكان وأطولها أمدا.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٤- قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في مشروع القرار التالي:

المجلس التنفيذي،

وقد نظر في مشروع الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي، والنشاط البدني والصحة،[١]

يوصي جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسون،

إذ تشير إلى القرارات ج ص ع٥١-١٨ وج ص ع٥٣-١٧ وج ص ع٥٥-٢٣ بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛

وإذ تشير إلى *التقرير الخاص بالصحة في العالم، ٢٠٠٢* . الذي يبين أن حالات الوفاة والمراضة والعجز التي يمكن أن تعزى إلى الأمراض غير السارية الرئيسية تستأثر حالياً بقرابة ٦٠٪ من مجموع الوفيات و٤٧٪ من عبء المرض العالمي. وأنه من المتوقع ارتفاع هذين المعدلين إلى ٧٣٪ و٦٠٪ على التوالي بحلول عام ٢٠٢٠؛

وإذ تلاحظ أن ٧٩٪ من الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية تحدث في البلدان النامية، ولاسيما بين الأشخاص في سن العمل؛

وإذ تثير جزعها هذه الأرقام المتصاعدة التي تعد نتيجة للاتجاهات الآخذة في التبلور فيما يتعلق بالسكان وأنماط الحياة، بما فيها تلك المتصلة بالنظام الغذائي والنشاط البدني؛

وإدراكاً منها للكم الهائل من المعارف. والإمكانات المتوفرة في مجال الصحة العمومية حالياً، ولضرورة خفض معدل التعرض لعوامل الاختطار الرئيسية الناجمة عن النظام الغذائي غير الصحي والخمول البدني، ولطبيعة الأمراض غير السارية التي يمكن اتقاؤها إلى حد بعيد؛

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن عوامل الاختطار السلوكية والبيئية الرئيسية هذه قابلة للتعديل عن طريق تنفيذ الإجراءات الأساسية في مجال الصحة العمومية تنفيذاً منسقاً، كما تم إثباته في عدة دول أعضاء؛

وإذ تسلم بأهمية الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط والصحة، في إطار الوقاية المتكاملة من الأمراض غير السارية ومكافحتها، بما في ذلك توفير الدعم لأنماط الحياة الصحية، والمساعدة على إيجاد بيئات أنسب صحياً، وتوفير الخدمات في مجال الصحة العمومية، والمشاركة الفعالة لأصحاب المهن الصحية والمهن ذات الصلة في تحسين أنماط حياة الأفراد والمجتمعات وصحتهما؛

---

١ الوثيقة م ت١١٣/٤٤ إضافة ١.

واقتناعاً منها بأن الوقت قد حان لتجديد الحكومات والمجتمع المدني والأسرة الدولية، بما في ذلك القطاع الخاص، التزامها بتشجيع أنماط النظام الغذائي والنشاط البدني الصحية؛

وإذ تشير إلى أن القرار ج ص ع٥٦-٢٣ حث الدول الأعضاء على استخدام مواصفات لجنة دستور الأغذية الدولي استخداماً كاملاً لحماية الصحة البشرية على طول السلسلة الغذائية، بما في ذلك المساعدة على إجراء اختيارات صحية فيما يتعلق بالتغذية والنظام الغذائي؛

١- **تقر** الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي، والنشاط البدني والصحة؛

٢- **تحث** الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) تنفيذ الاستراتيجية بما يتناسب مع ظروف البلدان كجزء من سياساتها وبرامجها الإجمالية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية وتعزيز الصحة، بغية ضمان أفضل حالة صحية لكل الأفراد والمجتمعات؛

(٢) توطيد دعائم الهياكل القائمة حالياً أو إنشاء أخرى جديدة لتنفيذ الاستراتيجية عن طريق القطاع الصحي والقطاعات الأخرى المعنية، ولرصد وتقييم فعاليتها، ولتوجيه استثمار الموارد وإدارتها من أجل الحد من انتشار الأمراض غير السارية وعوامل الاختطار المتصلة بالنظام الغذائي غير الصحي وقلة النشاط البدني؛

(٣) القيام بهذا الغرض، بتعريف ما يلي وفقاً للظروف الوطنية السائدة:

(أ) الأهداف والغايات الوطنية؛

(ب) جدول زمني معقول وواقعي لبلوغها؛

(ج) عملية قابلة للقياس ومؤشرات للنتائج تسمح بالرصد والتقييم الدقيقين للإجراءات المتخذة وتلبية الاحتياجات المحددة على وجه السرعة؛

(٤) تعبئة جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية المعنية، بما في ذلك العلمية منها والمهنية، وغير الحكومية والطوعية والقطاع الخاص والرابطات الصناعية، وإشراكها بصورة فعالة في تنفيذ الاستراتيجية وبلوغ مراميها وغاياتها؛

٣- **تناشد** المنظمات والهيئات الدولية الأخرى إعطاء أولوية عليا، في حدود اختصاصاتها وبرامجها، لتوفير الدعم للحكومات التي تنفذ الاستراتيجية، ودعوة الجهات المانحة لتقديم التمويل الكافي للتدابير اللازمة؛

٤- **تطلب إلى** لجنة دستور الأغذية الدولي مواصلة النظر بجدية، ضمن إطار ولايتها التنفيذية، في الإجراءات التي قد تتخذها لتحسين المعايير الصحية للأغذية بما يتفق مع مرامي وغايات الاستراتيجية؛

٥- **تطلب إلى** المدير العام ما يلي:

(١) ضمان قيام المنظمة بتقديم الدعم على المستويين العالمي والإقليمي للدول الأعضاء في تنفيذ هذه الاستراتيجية وفي رصد وتقييم تنفيذها؛

(٢) مواصلة إعداد وتعميم المعلومات والمبادئ التوجيهية ومستلزمات الدعوة والمواد التدريبية لضمان تعريف البلدان الأعضاء بدور النظام الغذائي غير الصحي وقلة النشاط البدني في تزايد العبء المترتب على الأمراض غير السارية في شتى أرجاء العالم؛

(٣) دعم التعاون الدولي مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات الثنائية من أجل النهوض بالنظام الغذائي الصحي والنشاط البدني؛

(٤) تعزيز التعاون والتفاعل المستمرين مع جميع أصحاب المصالح المعنيين بتنفيذ الاستراتيجية وفيما بينهم.

= = =